وقيام الولايات المتحدة بتصعيد الحملة على الاتحاد السوفياتي مستغلة مثل هذه القضايا الفردية يشير بوضوح الى رغبة اميركية في اختيار ميادين للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي لا تقتصر على الميادين الخارجية · ووصول الامر الى حد الغاء عدد من العقود والصفقات التجارية بينهما كاجراء « عقابي » بسبب الاحكام التي اصدرتها السلطات السوفياتية على « المنشقين » هو دليل على ان الولايات المتحدة تستعد لحملة مقاطعة تقودها في « العالم الغربي » كله بهدف اضعاف علاقات التعاون بين الغرب والاتحاد السوفياتي من ناحية ، وخلق مشاكل مضاعفة للاحزاب الشيوعية الغربية من ناحية اخرى ·· سواء بدفع هذه الاحزاب الى ادانة الاحكام السوفياتية ضد « المنشقين » ، وبالتالي اضعاف العلاقات بين تلك الاحزاب والحزب الشيوعي السوفياتي ··· او بشن حملة ضد الاحزاب الشيوعية التي تمتنع عن ادانة الاجراءات السوفياتية ·

ان بلوغ الحملة الاميركية على الاتحاد السوفياتي حدا كبيرا من المبالغة ازاء قضايا فردية كهذه يعني ان الولايات المتحدة اختارت التغطية على عجز سياستها الخارجية في مواقع عديدة من العالم عن حل مشكلات علاقاتها الدولية او اعادة النفوذ الاميركي وتحقيق استقرار كاف للنظم المؤيدة له عن طريق حملة مضادة تظهر فيها الولايات المتحدة من جديد في صورة « زعيمة العالم الحر » المدافعة عن قيم الحرية وحقوق الانسان ··· الخ وذلك كبديل عن صورة الولايات المتحدة التي كانت قادرة اقتصاديا من قبل على ان تقود العالم الحر بعيدا عن ازماته الاقتصادية بالدرجة الاولى ·

ولعله كان من المصادفات ذات المغزى ان عقد مؤتمر القمة الاقتصادية الغربية في بون (١٧ و ١٨ تموز) في هذا الوقت بالذات جاء ليؤكد ابتعاد الولايات المتحدة كثيرا ـ في المجال الاقتصادي ـ عن مواقع القيادة في الغرب · فقد اجتمع رؤساء الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا واليابان وكندا وايطاليا لوضع استراتيجية لمعالجة المشكلات الاقتصادية الحادة التي يعاني منها العالم الرأسمالي : التضخم ، انعدام استقرار العملات الغربية، البطالة، ارتفاع الواردات النفطية ··· الخ وكانت المشكلات الاقتصادية الاميركية هي الابرز بين مشكلات الدول الرأسمالية « الغنية » المجتمعة كلها · وقد برز تحدي كل من اليابان والمانيا الغربية ـ والى حد ما فرنسا ـ للولايات المتحدة وتحميلها اياها مسؤولية الازمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها الغرب والنظام الاقتصادي الغربي كله ، وخاصة انهيار قيمة الدولار الاميركي وفشل الولايات المتحدة في وضع سياسة رشيدة لاستهلاك الطاقة تساعدها على الحد من وارداتها من النفط من الخارج ·

وبشكل عام فقد عكس المؤتمر ـ رغم التصريحات المتفائلة والبيانات المبهمة عن التوصل الى وجهات نظر مشتركة ـ تناقض المصالح ، وبالتالي السياسات ، بين الدول الغربية ، الى حد اصبح فيه حديث الصحافة الغربية عن « الحرب الاقتصادية » بين هذه الدول بمثابة خبز يومي · ويمكن القول بأن هذه الحرب قد بدأت فعلا وان لم تعلن رسميا · وقد وجهت الصحافة الاميركية ـ التي تعكس بدرجة او بأخرى الحالة العامة للرأي العام الاميركي ـ هجوما حادا على سياسة اليابان الاقتصادية بوجه خاص ، من منطلقات تتناقض اصلا مع منطلقات الفكر الاقتصادي ـ الاجتماعي الاميركي · اذ هي تطالب بالتنسيق بين الدول الغربية ، وتطالب بتدخل الدولة في اليابان للحد من